



Euro-Med Monitor  
FOR HUMAN RIGHTS  
الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

## حظر تجوال اللاجئين السوريين في بعض المدن والقرى والبلدات اللبنانية

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

تموز/يوليو 2017

## مقدمة:

لم يكن قرار منع تجوال اللاجئين السوريين في بعض المدن والقرى والبلدات اللبنانية بالأمر الجديد، فهو يعود لـ 3 أعوام سابقة منذ شهر آب/أغسطس من عام 2014، عندما بدأت بعض مجالس المدن والقرى والبلدات اللبنانية بإصدار قرارات بـ"فرض حظر تجوال ليلي على المواطنين السوريين في لبنان"، على خلفية سقوط ضحايا عسكريين ومدنيين لبنانيين بعد عمليات تسلل لعناصر من "جبهة النصرة" وتنظيم "داعش" وحوادث اشتباكات مع قوى الأمن الداخلي. ما يزيد عن 45 بلدية داخل الأراضي اللبنانية أصدرت قرارات بحظر التجوال الليلي على السوريين في مختلف البلدات اللبنانية .

إن سياسة فرض حظر تجوال اللاجئين السوريين والإجراءات العقابية المرافقة لها لم تتوقف ولم تعمل السلطات اللبنانية على الحد منها، بل تتصاعد وتظهر وفقاً للأحداث التي تجري في البلاد، مثل تفجيرات بلدة "القاع" على الحدود اللبنانية السورية نهاية شهر حزيران/يونيو 2016، والتي أعقبها عمليات اعتقال للاجئين السوريين . و كذلك رافقت العملية العسكرية في "عرسال" عودة ظاهرة حظر التجول التي تفرض على اللاجئين .

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان في هذا التقرير، يعيد تسليط الضوء من جديد على جانب من معاناة اللاجئين السوريين في لبنان والإجراءات المتخذة ضدهم، ويدعو الحكومة اللبنانية لإعادة النظر في تحديد صلاحيات المجالس البلدية في إصدار القرارات التي تساهم في زيادة البيئة العدائية ضد اللاجئين السوريين في لبنان .

## اللاجئون السوريون في لبنان (أرقام واحصائيات):

يستضيف لبنان 1.2 مليون لاجئ سوري، يعيشون في ظروف بائسة للغاية ويتعرضون لمضايقات عدة من بعض المواطنين اللبنانيين بسبب منافسة اليد السورية العاملة لهم، كما يعاني لبنان من تركيبته السياسية والطائفية الهشة، وغياب السياسات الحكومية اللازمة لتنظيم وجود اللاجئين، توضح الإحصائيات الخاصة بأوضاع اللاجئين السوريين في لبنان أن ما نسبته 70.5% من اللاجئين السوريين يقعون تحت خط الفقر، عدا عن أنهم يتأثرون بشدة بالصدمات، ويعتمدون على المساعدات الإنسانية بشكل كبير، وهو أمر مثير للقلق<sup>1</sup>.

واتخذت المجالس البلدية لبعض ضواحي بيروت وبعض المناطق والبلديات اللبنانية عددًا من الإجراءات منها "حظر تجوال اللاجئين السوريين ليلاً"، وهذا الإجراء يقيد حرية اللاجئين في الحركة والتنقل، فضلاً عن عدم وجود سند قانوني لإصدار مثل هكذا قرارات ضمن صلاحيات المجالس المدنية والبلدية أو في القوانين اللبنانية النافذة.

### حظر التجول.. الأسباب والعواقب:

لم يكن قرار "حظر تجول اللاجئين السوريين" خاليًا من التبعات العقابية، فقد سُجلت اعتداءات عدة على اللاجئين السوريين في مختلف المناطق اللبنانية، وتعددت أشكالها، كالاغتياب بالضرب على بعض اللاجئين من قبل عناصر شرطة البلدية دون مقدمات، إضافة إلى عمليات الدهم التي تجري لمساكن اللاجئين والاعتقالات العشوائية التي تطالهم تحت ذريعة الحفاظ على النظام الاجتماعي من "المخاطر" التي يحملونها. الأمر الذي يحمل أبعادًا سياسية ونفسية واجتماعية عميقة ينبغي تحليلها والتعامل معها بجدية بالأخص أن وراءها أحزاب طائفية متنفذة في سياسات لبنان.

ولقد ساهمت تصريحات بعض السياسيين اللبنانيين العنصرية في زيادة اتخاذ الإجراءات ضد اللاجئين السوريين، ومنها:

تصريح وزير الخارجية اللبناني "جيران باسيل"، والذي قال فيه "نبهنا من اليوم الأول بأن ملف النازحين يشكل هاجسًا أساسيًا لدينا، وأصبح حقيقةً كونه يشكل ملجأ ومأوى لبعض الإرهابيين".

<sup>1</sup> مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سبتمبر/أيلول 2016

وحذر رئيس حزب القوات اللبنانية "سمير جعجع" خلال مؤتمر صحفي مؤخرًا أنه في حال "لم تقبل الأمم المتحدة إعادة النازحين إلى سوريا فنحن سنضعهم على أول باخرة متجهة إليها".

هذا و ساهم تمجيد الأعمال التي يقوم بها الجيش في المخيمات والتجمعات الخاصة باللاجئين السوريين في أغلب وسائل الإعلام اللبنانية بشكل كبير في تأجيج المشاعر العدائية تجاه اللاجئين السوريين، واتخاذ المجالس البلدية قرارات حظر التجوال لاعتبارات أمنية وكخطوات استباقية، تحت مبررات التحذير من زيادة أعداد اللاجئين السوريين وخطورة وجودهم الاجتماعي والاقتصادي والأمني على لبنان، وبحسب النائب السابق "إيلي ماروني"، والذي اعتبر أن أزمة النازحين تجاوزت حدود المنطق، وبأن لبنان "لن تسمح باستباحة أرضها وانتهاك كرامة شعبها من دون أن يتم التفكير بحجم قدراتها الاستيعابية لعدد النازحين"، وقال عن قرارات حظر تجوال السوريين بأن "البلديات مخولة بحسب الصلاحيات المخصصة لها في تطبيق قرارات من شأنها حماية المواطن، وكل بلدية تتحمل مسؤولية نتائج تقاعسها وعدم الاهتمام بأمن أبنائها"، بل أكثر من ذلك طالب النائب السابق بـ "الإسراع في اتخاذ الموقف المناسب وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من خلال إعلان حالة الطوارئ البلدي بالتعاون مع كل الفعاليات"<sup>2</sup>.

### المسوغ القانوني لقرارات حظر التجوال:

تستند المجالس البلدية في قراراتها إلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 118 لعام 1977 وتعديلاته، ففي الفصل الرابع مادة رقم 49، تُعدد ليس على سبيل الحصر الأمور التي يتولى المجلس البلدي إقرارها، وقد عدت المادة رقم 74 منه أيضًا دون الحصر أعمالاً، تتعلق باتخاذ التدابير اللازمة في الحالات التي يتم فيها تهديد السلامة والصحة العامة وحماية الأشخاص والأموال الخاصة والعامة.

جاءت تلك المواد متماشية مع الحاجات التي تقوم بها مجالس البلديات من أجل القيام بالأعمال التي تقع ضمن نطاق اختصاصها، من ناحية أخرى، لا يعني عدم حصر مجموعة الأعمال المحظورة ضمن نص القانون بحال من الأحوال فرض مجالس البلديات لقرارات مثل قرار "حظر التجوال"، ولم ينص القانون المذكور صراحة على إعطاء المجالس البلدية صلاحية "حظر التجوال"، بذلك يصبح اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يعيق تنقل اللاجئين أو الأجانب ويمنع تجوالهم مخالف للقانون لأنه جاء بدون أي سند قانوني أو دستوري.

من ناحية أخرى، فإن تعامل السلطات الرقابية مع الإجراءات التي تتخذها البلديات بحظر تجوال اللاجئين، وغيره من الإجراءات كفرض رسوم غير قانونية على اللاجئين، هو تعامل "انتقائي"، فقد تدخلت السلطات ومنعت فرض الرسوم لعدم دستورية الإجراء، في المقابل، لم تقم السلطات بمثل هذا الأمر بالنسبة لحظر التجوال، والسبب بحسب مستشار وزير الداخلية والبلديات "خليل جبارة"، يعود إلى غياب السياسات المركزية تجاه التعامل مع اللاجئين، الأمر الذي خلق حالة من الفوضى والتقلب وعدم إنتاج سياسات صحيحة.

إن اتخاذ مثل هذه القرارات التي جاءت بناءً على مجموعة من التخوفات و"الهواجس" ليس مبرراً للقيام بأي عمل من شأنه الحد من حرية الإنسان في الحركة والتنقل، والتي لا يجوز تقييدها بأي قيد لم ينص عليه القانون، وأن تكون متماشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

### كيف يتم تنفيذ قرار حظر التجوال:

صرّح بعض ممثلي المجالس البلدية عن الألية التي يتم بها تنفيذ قرار منع التجوال، بأن "شرطة البلديات حين تجد لاجئين سوريين يقومون بخرق قرار منع التجوال بعد صدوره، تطلب منهم "بكل تهذيب" العودة إلى منازلهم". وقال آخرون "بأن شرطة البلديات تقوم باصطحاب السوريين إلى مخافر "الدرك" لاحتجازهم لحين انتهاء قرار المنع، وقال معظم ممثلي مجالس البلديات بأنه "لا يسمح للاجئين السوريين بأن يخرجوا ليلاً للتنزه أو التسلية فلا ضرورة لذلك"، ولكن شرطة البلديات تأخذ بعين الاعتبار الحالات الضرورية مثل "الطوارئ الطبية"، وبعضها تقوم بمنح السوري الذي يعمل لساعات متأخرة إنذاراً خاصاً بطلب من رب العمل للسماح له بالتجول بعد سريان المنع.

أما عن الكيفية التي يتم بها التعرف على اللاجئين السوري، فقد صرح ممثل أحد المجالس البلدية "أن السوريين يتجولون ليلاً في مجموعة صغيرة وينتقلون "الشحاطة" -نوع من الأحذية- ويبدو عليهم أنهم عمال بناء، أما من لا يبدو عليه مثل هذا المظهر فلا أحد يتعرض إليه، بعض المجالس البلدية أجابت بأن أي أجنبي يمنع من التجوال، ولكن حينما سئل عما إذا كان الفرنسيين -على سبيل المثال- مجبرين على احترام منع التجوال، رد باستفزاز بأنهم "لا يزعجون هذا النوع

من الأجانب" لأنهم لا يتسببون بمشاكل كما يفعل العمال المهاجرون، إلا أن المعيار الأوحده المعتمد في تمييز الأجانب عند المجالس البلدية هو الفقر البادي على الأجانب<sup>3</sup>.

### انتهاكات ضد اللاجئين السوريين في لبنان:

لبعض اللاجئين رواية مختلفة عن كيفية تطبيق حظر التجوال، فقد قالت سيدة تعيش مع زوجها وأبنائهما الأربعة في غرفة صغيرة "أن أفراد من شرطة البلدية قاموا بالصراخ في وجههم لأنهم خرجوا لاستنشاق بعضاً من الهواء في أحد ليالي الصيف الحارة".

وفي نفس السياق أيضاً، فقد حصلت العديد من الاعتداءات وأعمال العنف والانتقام قام بها مواطنون لبنانيون ضد لاجئين سوريين. وفي هذا السياق، تداول عدد من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي في منتصف يوليو/تموز 2017، مقطع فيديو مسجل يظهر اعتداء مجموعة من الشبان اللبنانيين بالضرب وتوجيه الشتائم والألفاظ النابية إلى لاجئ سوري. وقد احتوى مقطع الفيديو الذي انتشر بشكل كبير على مشاهد صادمة للرأي العام، وبالرغم من تأكيد وزير الداخلية والبلديات "نهاد المشنوق" اعتقال هؤلاء الشباب إلا أن ذلك لا يمثل رادعاً أساسياً لمثل هذه الأحداث التي بدأت تعبر عن ظاهرة منتشرة في المدن والبلدات اللبنانية.

وفي هذا الصدد، يرى المرصد الأورومتوسطي، بأن مثل هذه الإجراءات المعلنة من قبل السلطات اللبنانية غير كافية للحد من الأعمال العدائية والتصريحات التحريضية ضد اللاجئين السوري في لبنان، وعلى العكس من ذلك، إن مثل هذه الاعتداءات بدأت تتنامى بشكل متصاعد خصوصاً عقب الأحداث التي شهدتها مخيمات "عرسال" مؤخراً والتي نفذها الجيش اللبناني، وحصلت فيها انتهاكات بحق لاجئين<sup>4</sup>.

وفي مقابلة مع صاحب أحد المحال (س-ع)، سوري من مدينة حلب، قال "بأنه يعمل في صناعة المعجنات في "جونية" شمال بيروت منذ عام 2013" موضحاً أن العمل في "جونية" له مزايا عديدة وجيدة كونها منطقة سياحية مهمة في لبنان. إلا أن قراراً صدر عن بلدية جونية بإغلاق كافة المحال التي يستأجرها سوريون منذ شهر أيار/مايو 2017، وطردهم منها، الأمر الذي اضطره لترك المحل والبحث في منطقة بعيدة عن محل آخر للعمل فيه، وأضاف "أنه قام

<sup>3</sup> <http://legal-agenda.com/article.php?id=948>

<sup>4</sup> <http://arabic.euronews.com/2017/07/19/video-beating-syrian-refugee-in-lebanon>

بافتتاح محل جديد ولكن باسم أحد الأشخاص اللبنانيين"، معرباً عن أسفه لفقدانه لزيائنه في "جونية".

وفي إحدى قضايا الطلاق التي تقدمت بها إحدى المحاميات اللبنانيات بحق زوجة أخيها التي حصلت على حق الحضانة لأبنائها، بررت المحامية بأن المسكن الذي اتخذته المدعى عليها غير مناسب لابني موكلها، وأنها تخشى عليهما كون أن لاجئاً سورياً يسكن في نفس البناية<sup>5</sup>.

### نماذج لقرارات حظر تجوال السوريين:

أعلنت بلدية مدينة "بعلبك" أنه "يمنع منعاً باتاً تجول السوريين من الساعة 8 مساءً وحتى 5 صباحاً ابتداءً من 20 تموز/يوليو 2017، وحتى إشعار آخر. أما بلدية "حزير" في البقاع الشمالي أُلنّتن عن "منع تجوال السوريين من الساعة 7 مساءً وحتى 7 صباحاً ابتداءً من 20 تموز/يوليو 2017، وحتى إشعار آخر.

فيما قالت بلدية "بريتال" أنه: "نظرًا للأوضاع التي تمر بها المنطقة وحفاظاً على الأمن والسلامة العامة يُمنع تجول اللاجئين السوريين في البلدة ومحيطها بدءاً من الساعة 8 مساءً ولغاية الساعة 5 صباحاً، وذلك تحت طائلة المسؤولية والملاحقة القانونية من قبل شرطة البلدية بالتعاون مع الأجهزة الأمنية والجهات المعنية بضبط الأمن"، كما أوضحت البلدية في بيانها أن "عدم الالتزام بهذا القرار سيعرض المعنيين للملاحقة والترحيل"، و أكدت على أهالي "بريتال" تبليغ السوريين المعنيين بهذا القرار بالسرعة اللازمة، وعدم التعاون مع اللاجئين لخرق هذا القرار تحت عنوان المستأجرين أو العمال أو تحت أي عنوان آخر".

كما أصدرت بلدية "حاصبيا" الجنوبية قراراً طلبت فيه من الرعايا الأجانب القاطنين ضمن نطاق عمل البلدية بعدم التجوال ليلاً من الساعة 9 وحتى 6 صباحاً.

### تأثير حظر التجوال على اللاجئين:

أفاد عدد من اللاجئين "أن حظر التجوال أثر على حياتهم النفسية واليومية؛ بسبب منعهم من المغادرة ليلاً، ومنهم من تأثر اقتصادياً كون الكثير من اللاجئين يعملون ليلاً، كما برر بعض اللاجئين حظر تجوالهم لتجنب العنف.

<sup>5</sup> من ملفات القضاء الشرعي السني في صيدا للعام 2017.

إن منع خروج اللاجئين من منازلهم ينتج عنه حالة من العدائية تجاه المجتمع الذي يعيش فيه اللاجئ، كونه يعيش في مساكن دون مستوى المساكن يعيش فيها المواطن العادي، والتي تتصف بصغرها واكتظاظها.

إن حرمان اللاجئ من التجول ليلاً اعتداء على أحد الحقوق الأساسية له، والذي يتمثل فيما نصت عليه المادة 12(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: "لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما، حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته".

### الموقف القانوني:

تخالف قرارات حظر تجوال اللاجئين السوريين في ساعات معينة الصادرة عن مجالس المدن والبلديات الدستور اللبناني، حيث جاء في مقدمة الدستور اللبناني المضافة بتاريخ 1990/9/21، في الفقرة (ب) "... كما هو "لبنان" عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتمزم بمواثيقها، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء".

وتخالف القرارات أيضاً القوانين اللبنانية، ولا يمكن تبرير صدورها بشأن "الهواجس" المتعلقة بالأمن والمجتمع، خصوصاً وأن السلطات اللبنانية لم تقدم إثباتاً على أن حظر تجوال اللاجئين السوريين ضروري لتعزيز الأمن في لبنان، بل على العكس من ذلك.

كما يعتبر المرصد الأورومتوسطي أن البلديات التي أصدرت قرارات حظر التجوال تحت ذريعة تجنب "المشاكل" لم تقدم أمثلة واضحة لتلك المشاكل، أو تحت ذريعة التدبير الاحتياطي للحفاظ على سلامة السكان.

وعليه فإن المرصد الأورومتوسطي يطالب السلطات اللبنانية باتخاذ التدابير اللازمة للحد من إصدار مثل هكذا قرارات، والتي تساهم في زيادة الجو العدائي ضد اللاجئين السوريين في لبنان، وتساهم في خلق مجموعات مدنية تفرض الأمن وتصدر القرارات وفق توجهاتها الخاصة، كما يساهم حظر التجوال المفروض بحق اللاجئين إلى تصنيفهم في جملة الأشخاص الذين يشكلون خطراً على الدولة، وينشر الخوف بينهم، ويبرر أعمال العداء ضدهم.

ويحذر المرصد الحقوقي من ردات الفعل التي يمكن أن تحدث من قبل اللاجئين أنفسهم، تجاه المجتمع اللبناني والمؤسسات العامة والخاصة، وتجاه المحيط الذي يعيشون فيه، خصوصاً وأن



لبنان يعاني من الفوضى وانتشار السلاح، ويساعد في ذلك ارتفاع نسبة الفقر والبطالة بشكل غير مسبوق بين اللاجئين السوريين.